IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (2): 213-230

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

**Faraj Sikna Jahya & Khalaf Qasim Jabbar. The relationship between economic growth and economic reform in Iraq for the period (2004-2024)). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (2):213-230.**

# The relationship between economic growth and economic reform in Iraq for the period (2004-2024))

Sikna Jahya Faraj [1], Qasim Jabbar Khalaf [2]

[1] *Basra University / College of Administration and Economics, Basra, Iraq*
[2] *Sumer University/College of Agriculture, Dhi Qar, Iraq*

sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq [1]
qasm.jabbar@gmail.com [2]

**Abstract:** This research aims to study the relationship between economic growth (the dependent variable) and the economic reform variables (inflation, unemployment, and total public debt) in Iraq for the period (2004-2024). Stability was used through the Dickey-Fuller test, and the results indicated that all variables were not stable, but stabilized at the first difference. The research concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the economic growth rate (GDP), the dependent variable, and the economic reform variables (inflation, unemployment, and total public debt), represented by an error correction model. The impact of economic reform on achieving economic growth using the vector error correction model is to reduce the fluctuations in economic reform variables and their impact on economic growth in Iraq during the research period.

**Keywords:** Economic reform, economic growth, gross domestic product, inflation, public debt.

# العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

ا.م.د. سكنه جهيه فرج [١]، م. قاسم جبار خلف [٢]

[١] *جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم نظم المعلومات الإدارية، البصرة، العراق*
[٢] *جامعة سومر / كلية الزراعة / قسم الإنتاج الحيواني، ذي قار، العراق*

**المستخلص:** يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي (المتغير التابع) ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي (المتغيرات المستقلة: التضخم، البطالة، إجمالي الدين العام) في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٤). وقد استُخدمت الاستقرارية من خلال اختبار ديكي–فولر، وبيّنت النتائج أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة، لكنها استقرت عند الفرق الأول. وتوصّل البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين معدل النمو الاقتصادي (GDP) — المتغير التابع — ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي — المتغيرات المستقلة (التضخم، البطالة، إجمالي الدين العام) — من خلال تمثيلها في نموذج تصحيح الخطأ. وإن أثر الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ يتمثل في الحدّ من تقلبات متغيرات الإصلاح الاقتصادي وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الدين العام.

**Corresponding Author: E-mail:** sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

**المقدمة**

إن الإصلاحات الاقتصادية في العراق التي تمّت كانت إصلاحات شكلية، تهدف إلى تعظيم الإيرادات وضغط النفقات، ولم تؤدِّ إلى معالجة المشاكل المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد، ولم تحقق أية زيادة في مستوى النمو الاقتصادي. علمًا أنها كانت تعتمد على قرارات تتخذها الحكومة من دون تدخل من صندوق النقد والبنك الدوليين، ولم تسهم في رفع مستوى الدخل الفردي أو زيادة الرفاهية الاجتماعية.

ويُعد تحليل العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي من القضايا الجوهرية للنهوض بالاقتصاد العراقي، لأنها تتضمن رؤية مستقبلية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع، فضلًا عن توسيع مسار الإصلاحات الهيكلية لتشمل المجالات الاقتصادية والمؤسسية كافة، إضافةً إلى التلازم والتكامل بين تلك الأبعاد المختلفة للإصلاحات وترابطها بوصفها حزمة واحدة تتبع من أهدافها الساعية إلى تحقيق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي في البلد وترسيخه وضمان استدامته من جانب، ورفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونته من جانب آخر؛ مما يسهم في زيادة درجة مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، ومن ثم التقليل من أثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يساعد، وبشكل كبير، في تحقيق النمو الاقتصادي.

**اولاً: أهمية البحث**

تتلخص أهمية البحث في إبراز أهمية النمو الاقتصادي وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي الشامل، من خلال تخفيض معدلات التضخم ومعدلات البطالة، وتخفيض الديون الخارجية والداخلية، وزيادة موارد الدولة من خلال تنويع مصادر الدخل وتفعيل القطاعات الاقتصادية جميعًا.

**ثانياً: أهداف البحث**

إن الهدف الرئيس للبحث يتلخص في إبراز دور النمو الاقتصادي في تحقيق الإصلاح الجذري، من خلال تدعيم الجوانب الاقتصادية للبلد بشكل شامل، إذ إن الأساس في العملية الاقتصادية لكل بلد يعتمد على ما يمتلكه البلد من رؤوس أموال إصلاحية تعمل على زيادة النمو الاقتصادي.

**ثالثاً: مشكلة البحث**

مثلت متغيرات الإصلاح الاقتصادي ركائز أساسية في معالجة المشاكل التي يعاني منها البلد، وانطلاقًا من ذلك فإن هذا البحث يمثل محاولة تحفيزية لبيان أهمية الإصلاح الاقتصادي في تحديد وبناء ملامح الإصلاح الاقتصادي للبلد، خصوصًا وأن توجه الحكومة العراقية هو الخروج من السياسات الاقتصادية التقليدية. وبالتالي، فإن هذا البحث يسعى إلى الإجابة عن التساؤل التالي، وهو:

- هل هناك علاقة بين إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي طبقتها الحكومة العراقية والنمو الاقتصادي؟

يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي، من خلال قياس العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ممثلًا بالناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي، والتي هي: التضخم، والبطالة، وإجمالي الدين العام (وهو مجموع الديون الداخلية والديون الخارجية)، فضلًا عن الموازنة العامة للدولة بما تمثله من إيرادات ونفقات.

**رابعاً: فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأن الإصلاح الاقتصادي يعمل على تقليل معدلات البطالة، وتخفيض معدلات التضخم، وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة، وتخفيض إجمالي الدين العام. وإن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في جميع العمليات الاقتصادية يحقق مواكبة مع الاقتصاد العالمي الجديد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والخروج من المأزق الذي يعاني منه العراق.

**خامساً: هيكلية البحث:** تناول البحث ثلاثة محاور:

- تطرّق المحور الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي.
- فيما تناول المحور الثاني تطوّر اتجاهات النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في العراق للمدة. (2004–2024)
- أما المحور الثالث، فقد انصرف إلى قياس العلاقة ما بين المتغيرين: النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي خلال مدة البحث.

وقد اختُتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

**سادساً: حدود البحث: تتضمن حدود البحث ما يأتي:**

**الحدود الزمانية:** تتضمن الحدود الزمانية المدة الزمنية (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

**الحدود المكانية:** تتضمن الحدود المكانية دراسة الاقتصاد العراقي.

**سابعاً: الدراسات السابقة**

**١-دراسة (المعماري والسبعاوي،٢٠٢٢) بعنوان:** تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢٠). تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق من خلال الاعتماد على برنامج Eviews 12 ، تم استخدام اختبار الاستقراريه من خلال تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع، وتوصلت الدراسة إلى أن (٩٥٪) من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي يعود إلى متغيرات لم تضمن في النموذج، إذ أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين كل من صافي العمليات الخارجية ، معدل التضخم، عرض النقد الواسع، وعلاقة طردية بين كل من صافي العمليات الخارجية في الأجل القصير، وعرض النقد الواسع مع الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية بين كل من عرض النقد الواسع، سعر الصرف، عجز الموازنة في الأجلين مع الناتج المحلي الإجمالي.

**٢- دراسة (محمد وحسين،٢٠٢١) بعنوان** (دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذج الكينزي خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠١٦)،يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر بتطبيق النموذج الكينزي المفتوح خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦)،وذلك من خلال الاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي عن طريق فحص استقرارية السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكي-فولر وفليبس-بيرون واستخدام اختبار أنجل كرانجر للتكامل المشترك بين المتغيرات، وأخيراً تقدير العلاقة بينهم في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام تصحيح الخطأ وكشفت النتائج التي تم الحصول عليها على أن الصادرات والإنفاق الحكومي والاستثمار تؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المدى القصير في حين أن الواردات والاستهلاك يؤثران بشكل سلبي في النمو الاقتصادي.

**٣- دراسة (سلمان، هيثم عبدالله، ٢٠١٥) بعنوان** : علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. اعتمد الباحث على استخدام منحنيات الإنتاج على المستوى الكلي في العراق، لبيان: هل لسياسات الإصلاح الاقتصادي دور في النمو الاقتصادي؟ ومن ثم التأثير في رفع منحنيات إمكانات الإنتاج إلى الأعلى، بحسب تعريف **ساموبلسون** للنمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو والإصلاح الاقتصادي، إذ ارتفع مستوى منحنى إمكانات الإنتاج من مستوى عام ٢٠٠٤ إلى مستوى عام ٢٠١١، مع ارتفاع الاستثمار الإجمالي على حساب الاستهلاك الإجمالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بشرط أن تكون نسبة التضخم دون معدل ٢٠%.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

لقد كانت هذه الدراسة مشابهة للدراسات السابقة من حيث المنهجية والهدف، ولكن الفرق يكمن في الفترة الزمنية (٢٠٠٤–٢٠٢٤)، والمكان، حيث تناولت الاقتصاد العراقي تحديدًا.

## المحور الأول

## الأطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي

**أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي**

مفهوم الإصلاح الاقتصادي، شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقول المعرفة، تتعدد حوله الاتجاهات الفكرية وتختلف المنطلقات النظرية التي تفسره. وعلى العموم، فإن هذه الاتجاهات والمنطلقات تلتقي مع بعضها لتعبر عن الإصلاح الاقتصادي (The Economic Reform).

والإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر صلاحًا، وفي اللغة الإنكليزية (The Reform) يعني تعديل المسار بالاتجاه المرغوب فيه. أما الإصلاح الاقتصادي اصطلاحًا، فهو عملية التغيير نحو الأفضل من خلال التناسق بين حركة المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه.

يُعرّف البنك الدولي الإصلاح الاقتصادي على أنه "مجموعة التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، وتشمل إصلاحات في القطاع العام، وهيكل الملكية، وتحرير التجارة الخارجية" (العنبكي، ٢٠٠٤، ص ٧٤). ويتوافق هذا التعريف مع الإصلاح الإداري من حيث المضمون، والذي يعني إدخال تغيرات جوهرية في البيئة التنظيمية وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي وتحديات السوق، وإحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات لتحقيق هدف الإصلاح الاقتصادي.

ويمثل الإصلاح الاقتصادي النقيض لمصطلح التخلف الاقتصادي، الذي يعني تفكيك القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات منعزلة غير مترابطة فيما بينها (لويس، ٢٠٠٩، ص ٦٧).

وعليه، فإن الإصلاح الاقتصادي هو تغيير مخطط وهادف، يتضمن مجموعة من السياسات الإصلاحية الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية، وإعادة صياغة التوجهات والأطر العامة للدولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة، والتكيف مع المستجدات المحلية والدولية، وتوجيه الاستثمارات، وتحفيز الطاقات البشرية الكامنة بما يضمن ظهور أفكار وقيم جديدة تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتعزيز المنافسة الإبداعية بين الموارد المتاحة لزيادة كفاءتها، وتطوير البنية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي (الهلالي، ٢٠٠٩، ص ٣٢).

**ثانياً: مسارات الإصلاح الاقتصادي**

هناك العديد من السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتمثلت مسارات الإصلاح الاقتصادي بالآتي: (أحمد، ٢٠٠٩، ص ٢١٤)

١. **إصلاحات اقتصادية تقليدية** :وهي حزمة من السياسات التي تستهدف قطاعًا معينًا دون معرفة تأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
٢. **إصلاحات اقتصادية إبداعية** :إن منظومة الإصلاح وفق هذا التوجه يجب أن تكون متكاملة وشاملة للقطاعات الاقتصادية كافة، سواء الإنتاجية أو الخدمية. وبناءً على هذه التوجهات، تبلورت في الآونة الأخيرة استراتيجية التنمية المعززة للسوق، التي تركز على العلاقة الوثيقة بين الحكومة والقطاع الخاص والأسواق، وتستند إلى الابتكارات في العمل الحكومي وتمكين جميع الشرائح الاجتماعية في تنفيذ الخطط الاقتصادية (القاضي، ٢٠٠٦، ص ٢٧٥).

**ثالثًا: أهداف الإصلاح الاقتصادي**

تشمل برامج الإصلاح الاقتصادي جهودًا لزيادة مرونة الاقتصاد، وتعزيز قدرته على امتصاص الصدمات، ودعم النمو المتوازن من خلال تحقيق الأهداف التالية: (الربيعي، ٢٠٠٦، ص ٢٣)

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الذي يهدف إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي.
٢. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بما يضمن زيادة الدخل السنوي الحقيقي للفرد.
٣. معالجة التشوهات في الاقتصاد الوطني، وخاصةً تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة، وأسعار الصرف)، وخفض عجز الموازنة العامة.
٤. الاستخدام الكفؤ لموارد الصندوق وتحسين الأداء الاقتصادي، مما يزيد من قدرة الدولة المستفيدة على سداد ديونها الخارجية.
٥. خفض أو القضاء على عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
٦. السيطرة على معدلات التضخم.
٧. تطبيق تغييرات هيكلية تمنع حدوث مشاكل مستقبلية في ميزان المدفوعات، مما يعزز الاستقرار.
٨. أهداف أخرى، مثل القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر.
٩. الاعتماد على الذات، والقضاء على البطالة، وتحسين توزيع الدخل.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تسعى إلى تعزيز سيادة نظام السوق الحرة من خلال السعي لتحقيق ما يلي: (حسين، ٢٠١٧، ص ١١٦)

١. تهيئة بيئة نقدية ومالية مستقرة ومتكيّفة أو متوافقة مع الاقتصاد العالمي من خلال خفض التضخم وتحرير سعر الصرف من خلال ما يلي: (الرشواني، ٢٠١٧، ص ٥٤)
   أ- الترشيد المالي بهدف خفض عجز الموازنة العامة. وغالبًا ما يرتبط برنامج الترشيد أو التقشف بخفض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي.
   ب-تغيير سياسة الدولة في التوظيف، وبالأخص من خلال رفع التزامها بتوظيف الخريجين تدريجيًا.
   ت-خفض القيمة الخارجية للعملة المحلية لتحسين ميزان المدفوعات.
٢. تطبيق برنامج خصخصة، يشمل بيع أجزاء كبيرة من القطاع العام للقطاع الخاص، وخاصةً المشاريع الأقل مرونةً وعقلانيةً وحكمةً، وفقًا للمفهوم النيوكلاسيكي القائم على السعي لتحقيق الأرباح وخفض التكاليف (شومان، ١٩٩٩، ص ٣٢).
٣. تحرير الأسعار، أي رفع القيود - سواءً كانت ماديةً أو قانونيةً أو إجرائيةً - المفروضة على الأسعار المحلية والعالمية.
٤. تحرير التجارة، والتحول نحو الصادرات، وتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي. تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على المستوى الدولي إلى إزالة أي عوائق أمام الواردات وتحفيز الصادرات كوسيلة أساسية للنمو الاقتصادي (نهاد، ٢٠٠٩، ص ٢٣).

**رابعاً: مفهوم النمو الاقتصادي**

ظهرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، إذ يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسن المستمر لوسائل الإنتاج في أنحاء البلد كافة (هاجن، ٢٠٠٩، ص ٢٤). يذهب الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتس إلى أن النمو الاقتصادي عملية تؤمن زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية. في حين ينظر الاقتصاديان جوارتيني وستروب إلى النمو الاقتصادي على أنه معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي (جوارتيني وستروب، ١٩٨٨، ص ٥٨١)، وكذلك يعرفه بأنه زيادة طويلة الأجل في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة. وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التغيرات الهيكلية والسلوكية التي تطلبها عملية النمو هذه.

ويعرف النمو الاقتصادي أيضًا على أنه "الزيادة الكلية خلال فترة زمنية معينة في إنتاج السلع والخدمات وفي مكان معين". أيضًا هناك مصطلحات أخرى يمكن التعبير عنها من خلالها، مثل الكفاءة الإنتاجية، التي تعني أنه لكل وحدة من المدخلات (القوى العاملة، رأس المال المادي) خلال فترة زمنية مخرجات كثيرة. خلال ذلك، يمكن التعبير عنه في أي مفهوم من مفاهيم الدخل القومي بمصطلح التغير، أي مجموعة من السلع والخدمات المنتجة النهائية خلال سنة واحدة (العبيدي، ٢٠١٨، ص ١٩). كما أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة معقدة التكوين تتطلب تحليلًا وتصنيفًا دقيقًا لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم

واستيعاب أبعادها المتعددة. فمن الصعب تعريفها بشكل شامل يتناول جميع تفاصيلها المختلفة (النجار والعظيم، ٢٠٠٢، ص ١٨٨).

وميز الاقتصاديون ما بين النمو والتطور الاقتصاديين، ويعد الاقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بينهما، فالنمو في رأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات، في حين يحدث التطور الاقتصادي بسبب التقدم والابتكار التقنيين. ويلعب النمو الاقتصادي دورًا متميزًا في إحداث التطور، فهو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية (محمد، ٢٠٠٩، ص ٤١). وهناك من الاقتصاديين العرب من يأخذ بفكرة التمييز بين النمو والتطور الاقتصاديين، إذ يعرف النجار النمو: "بأنه تحدث في اقتصاديات كثير من المجتمعات جملة تغييرات في مكوناتها على توالي السنين يمكن أن توصف بالنمو الاقتصادي، وذلك أن عكست تلك التغيرات زيادة في الإنتاج الحقيقي للمجتمع (سلع وخدمات)، أو زيادة في عناصر الإنتاج، أو ارتفاع إنتاجية هذه العناصر، أو زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد" (الناصر، ٢٠٠٥، ص ٧٤). أي النمو التلقائي، يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعيها الدائم للعيش. فالسكان ينمون، وتنمو معهم احتياجاتهم من السلع والخدمات، وبالتالي هم يحاولون زيادة إنتاجهم لسد احتياجاتهم. وبذلك نلاحظ ارتباط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو متوسط الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع (الجوراني، ٢٠١٤، ص ٢٢).

فالنمو الاقتصادي يمكن تعريفه بأنه تحقيق زيادة في الدخل، أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، أو هو حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات بشكل تلقائي دون تدخل الدولة في توجيهها مع مرور الزمن مثل السكان، الادخارات، الثروة، كحصول نمو في الناتج القومي الإجمالي (الحبيب، ٢٠٠٠، ص ٤٦٩).

**مما سبق يمكن التعرف على بعض خصائص النمو الاقتصادي والتي هي: -**

١-إنها عملية تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبياً.

٢-تتصف بالديناميكية أو الحركية في طبيعتها لأن فيها خاصيتين من خواص الحركة وهي التغير والبعد الزمني (علي،١٩٩٤، ص٣٧٢).

٣-إنه مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الانتاجية، وكفاءة أداء أفراد المجتمع.

٤-يمكن أن يحدث النمو من دون أن يصاحبه تغييرات في عملية توزيع الدخل والثروة، أي مع استمرار حدة التفاوت في توزيعهما (فتح الله،١٩٩٥، ص٢٣-٢٤).

## المحور الثاني

## تطور اتجاهات معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

### أولاً: تطور اتجاهات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

### ١- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

يعد معدل النمو من أهم الأهداف التي يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية في البلاد. ويمكن رؤية معدل النمو من خلال دراسة الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤). كان معدل النمو ١٠,٤٪ في عام ٢٠١٠، ولكن هناك انخفاضًا في معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ ٦,٣٦٪ بسبب الدمار الناتج عن الحروب. وأصبح المعدل ٢,١٩٪ في عام ٢٠١٥، وذلك بسبب زيادة عائدات النفط. في حين لم تحقق القطاعات الأخرى أي نمو خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤). وهذا يعني أن قطاع النفط في عائداته يظل الرائد في تزويد البلاد بالموارد المالية والإيرادات، والنقص فيها يعني انخفاض الإيرادات الحكومية. في حين بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٠,٥٦٪ لعام ٢٠٢٤.

**جدول (١):** تطور اتجاهات معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) مليون دولار

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | ٧٠,٣٦١,٠٠ | ١١٤,٠٤٨,٠٠ | ١٥٤,١٢٦,٠٠ | ١٦٩,٣٥١,٠٠ | ١٧٣,٥٤٣,٠٠ |
| معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي | ١٠,٤ | ٦,٣٦ | ٢,١٩ | ٠,٥٣ | ٠,٥٦ |

**المصدر:** وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، إحصائيات السكان والقوى العاملة، وزارة التخطيط، أعداد مختلفة.

**- العمود (٣) معدل النمو السنوي أحتسب من قبل الباحثة.**

**معدل النمو السنوي من استخراج الباحث بالاعتماد على القانون الاتي معدل النمو السنوي = قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة/ قيمة السنة السابقة *١٠**

**ثانياً: تطور اتجاهات متغيرات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)**

**١-تطور اتجاهات معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)**

عرف مؤشر التضخم الاقتصادي (Fridman) بأنه الاختلال العام في التوازن الاقتصادي بين عرض النقود والطلب عليها، حيث إن زيادة عرض النقود هي المسؤول عن زيادة ظاهرة التضخم، وذلك بسبب ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة حالياً (عبد الله والزركوشي، ٢٠٢٥، ص١٩٥).
وتأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين نتيجة زيادة اعتماده على الاستيراد الخارجي، أو ما يُعرف بالتضخم المستورد، وهو ما ينعكس سلباً على اقتصاده لأنه يخلق ما يسمى بحالة التوقعات التضخمية، وهي أخطر من التضخم نفسه. في حين يُعد تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أكثر المحددات التضخمية أهمية على المدى الطويل. فضلاً عن أن الزيادة في مستوى النمو الاقتصادي لا تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، ويعود ذلك إلى أن هذا النمو كان في قطاع النفط وليس في القطاعات الإنتاجية الحقيقية الأخرى، والتي يساعد نموها على امتصاص الضغوط التضخمية، والقضاء على فجوة التضخم (Al-Dabbagh, 2019, p.54).
إن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي أخذت بالتذبذب بين انخفاض وارتفاع خلال مدة الدراسة. فقد بلغ التضخم في عام ٢٠٠٤ نسبة ٢٦,٨٪، وهو العام الذي شهد فيه العراق تحولاً جديداً في الاقتصاد، حيث تم رفع الحصار الاقتصادي المفروض عليه وتم فتح الحدود أمام حركة السلع المستوردة، في الوقت الذي توقفت فيه أعداد كبيرة من المشاريع الإنتاجية. واستمر معدل التضخم بالارتفاع حتى بلغ ٢٦,٨٪ في عام ٢٠٠٤. ويعود سبب ارتفاع التضخم خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) إلى ضغط الطلب الكلي الذي أدى إلى تعظيم مخاطر التضخم الناتج عن سحب الإنفاق بشكل عام، والإنفاق الاستهلاكي بشكل خاص، في الوقت الذي كانت تعاني فيه أغلب القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد من قصور في مواجهة هذا الطلب المتزايد. فضلاً عن عدم التناسق بين السياسات الاقتصادية في أداء دورها للتصدي لهذا التضخم المرتفع، وكذلك حالة الاضطراب السياسي والأمني بعد الحرب، وإلغاء الرقابة على التمويل الخارجي، بالإضافة إلى اتباع سياسة تحرير الأسعار، فضلاً عن صدور قانون البنك المركزي الذي أعطاه الاستقلالية الكاملة وتبديل العملة المحلية.

**جدول (٢)**: تطور اتجاهات معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٤)

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | ٢٦,٨٪ | ٢,٥٪ | ١,٤ | ٠,٢ | ٢,٧ |
| المتوسط | | | | | ٢١,٦ |

**المصدر:** البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤).

أما في عام ٢٠١٠، فقد بدأت مرحلة جديدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، وهي مرحلة التضخم المنخفض حيث بلغ معدل التضخم ٢,٥٪، ثم أخذ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ في عام ٢٠١٥ نسبة ١,٤٪. ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، وهو ما ساهم في انخفاض معدل التضخم في العراق، حيث إن أغلب السلع في العراق مستوردة. بعدها، استمر معدل التضخم بالانخفاض حتى بلغ ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٠، ويعود السبب في ذلك إلى ظاهرة الركود التي مر بها الاقتصاد العراقي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن إجراء السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية.
أما في عام ٢٠١٧، فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار حيث بلغ معدل التضخم ٠,٢٪. ويعود هذا الاستقرار إلى إجراءات السياسة النقدية التي اعتمدت آلية جديدة، أفصحت عن أبعاد تتضمن مجموعة من الأهداف والمهام، وتأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي انعكس في نسب التضخم. ثم بعد ذلك، بلغ المعدل ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٠، واستمر هذا المعدل في الارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠٢٤ نسبة ٢,٧٪. ويعود السبب في ذلك إلى سياسة التقشف التي اعتمدتها السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى زيادة الطلب الكلي وحالة الركود التي مر بها الاقتصاد العراقي بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

**٢- تطور اتجاهات معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)**

لا يشكو العراق من نقص في الأعمال فقط، بل يشكو أيضاً من زيادة معدلات وأعداد الباحثين عن عمل، حيث تبلغ نسبتهم حوالي ٥١٪ من القوى العاملة، وهم عاطلون عن العمل يبحثون عن فرصة عمل أو عاطلون بشكل كامل. ويعد العدد كبيراً بين الشباب. وخلال العقود الثلاثة الماضية، عينت الحكومة غالبية الناس في القطاع العام، وبالتالي تم دفع نصف أجور أو رواتب القوى العاملة أو الموظفين من عائدات النفط الحكومية. وكان القطاع الخاص صغيرًا وغير نشط، حيث كان العاملون فيه حوالي ٦٪ من القوة العاملة (محمد، ٢٠٠٩، ص٦٥).

تشير البيانات المتاحة إلى أن حجم السكان في عام ١٩٩٧ بلغ ٢١,٩٤١ مليون شخص بمعدل نمو ٢,٩٪، بينما كان حجم السكان في عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٥,٥٦٥ مليون شخص بمعدل نمو ٣,٠٣٪. وارتفع عدد السكان إلى ٣٠,٥٧٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٨ (مسعداوي، ٢٠١٨، ص٨٦).

كانت الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٥ سنة مرتفعة جداً، حيث بلغت حوالي ٥٤,٢٪ عام ٢٠٠٧، بينما كانت حوالي ٥٣,٣٪ عام ٢٠٠٥. وبلغت فرص العمل خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ حوالي ١٥,٢٢١ ألف عامل، بالإضافة إلى ما تخرجه الكليات والمعاهد كل عام والذي يقابل ٣٩٧ عاملاً، وهو ما يمثل العرض الإضافي للعمالة كل عام. ففي عام ٢٠٠٨، وبعد زيادة عائدات النفط التي أثرت على مستويات المعيشة وأدت إلى رفعها، مما ساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، استمرت الحكومة في خلق فرص عمل لحوالي ٢٥٠,٠٠٠ عاطل عن العمل. ولكن نتيجة لانخفاض سعر النفط من ١٠٠ دولار إلى نحو ٤٠ دولاراً، خفضت الحكومة العمالة، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة مرة أخرى (المسيبلي، ٢٠١٣، ص٥٦١).

وتبين نتائج البطالة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) أنه كان هناك انخفاض في حجم البطالة، حيث انخفضت من ٢٨,٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٢,٥٪ عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات ما قبل ٢٠٠٤ التي كانت ٧,١٪. كما انخفض النشاط الاقتصادي من ٤١٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٧ (مسعداوي، ٢٠١٨، ص٨٦). أما معدل البطالة لعام ٢٠١٥ فقد وصل إلى ١٣,١٨٪، وفي عام ٢٠٢٠ بلغ ١٣,٧٧٪، بينما في عام ٢٠٢٤ بلغ معدل البطالة ما مقداره ١٦,٠٪. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، فضلاً عن تزايد أعداد الفئة النشطة اقتصادياً (بعمر من ١٥-٦٥ سنة)، وتزايد أعداد الخريجين وزجهم إلى سوق العمل بسبب سوء التخطيط وعدم مواكبة سوق العمل لاستيعابهم.

**جدول (٣)**: معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| **معدل البطالة** | ٢٨,٨٪ | ١٢,٥٪ | ١٣,١٨ | ١٣,٧٧ | ١٦,٠ |

**المصدر:** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، إحصاءات السكان والقوى العاملة، النشرات السنوية، أعداد مختلفة، صفحات مختلفة.

### ٣: تطور اتجاهات إجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

**جدول (٤):** تطور اتجاهات إجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) مليون دولار

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي الدين العام** | ١١٧,٥٣٢,٦٩ | ٧٠,٠٢٦,٠٨ | ٩٥,١٣٠,٩٦ | ١٠٦,٦٧٣,٢٩ | ١٠٧,٥٦٧,٦٥ |
| **معدل النمو السنوي للدين العام** | ٣٩,٩ | ٤٩,٥٧ | ٣٥,٨٥ | ٦٢,١٣ | ٧٧,١٧ |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على - التقارير الصادرة عن وزارة المالية، دائرة الدين العام.

**-وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، إحصائيات السكان والقوى العاملة، وزارة التخطيط، أعداد مختلفة.**
**- العمود (٣) معدل النمو السنوي أحتسب من قبل الباحثة: معدل النمو السنوي من استخراج الباحث بالاعتماد على القانون الآتي:- معدل النمو السنوي = قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة/ قيمة السنة السابقة *١**

يتبين لنا من خلال الجدول (٤) أن إجمالي الدين العام في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، إذ بلغ معدل النمو السنوي للدين العام الإجمالي ٣٩,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، ثم ارتفع في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٩,٥٧ مليون دولار، ثم انخفض في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٥,٨٥ مليون دولار، بينما ارتفع في عام ٢٠٢٤ إلى ٧٧,١٧ مليون دولار كأعلى رصيد مديونية. ويعود سبب زيادة الدين العام في السنتين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ إلى عدة أسباب، أبرزها زيادة النفقات الجارية على وجه الخصوص.

ويُوضح الشكل (١) إجمالي الدين العام للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٤) كما يلي

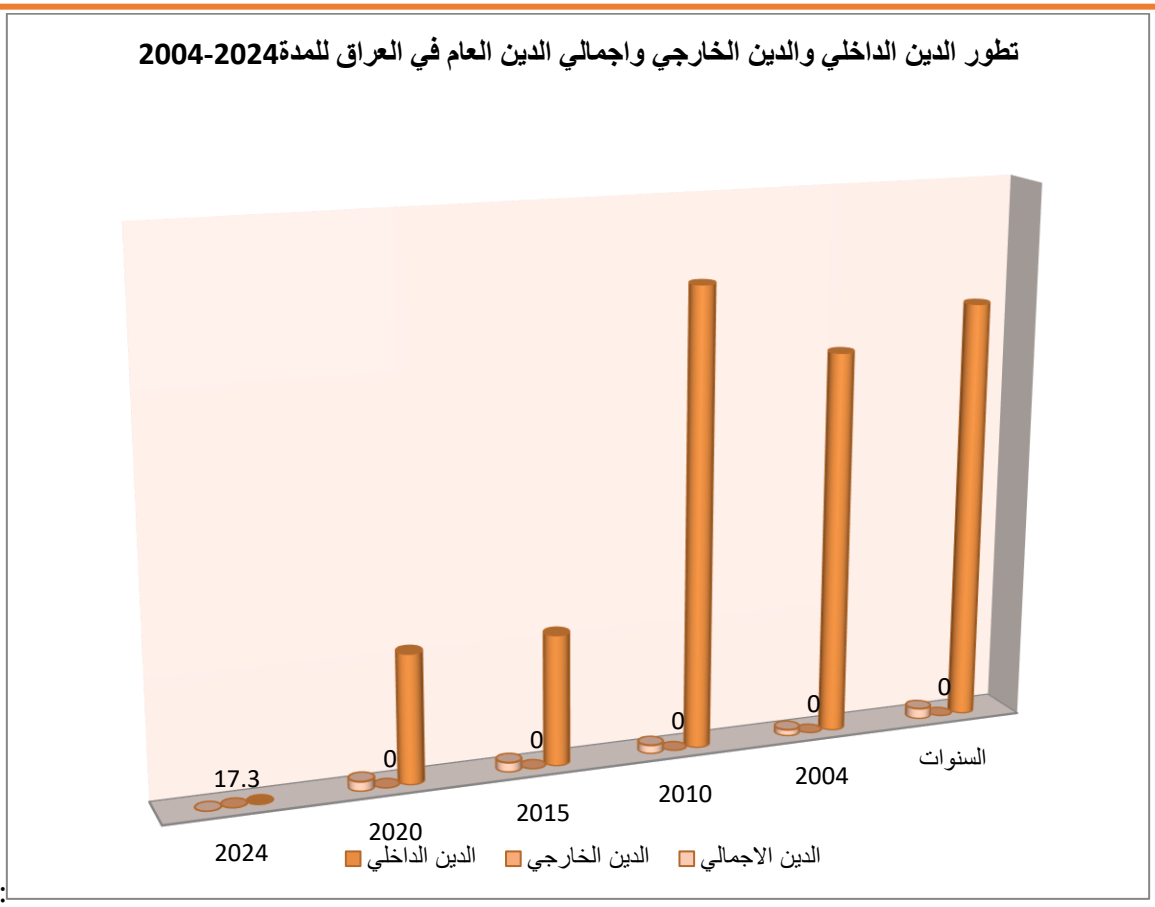


:

**شكل (١):** إجمالي الدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

يتضح جلياً من الشكل (١) مدى استحواذ الدين الخارجي على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام، وذلك بسبب سهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية، بالمقابل عدم وجود تصنيف ائتماني يسهل عملية شراء حوالات الخزينة في الخارج، كما هو واضح في أعلاه.

**أ- الدين الخارجي**

يختلف الحال في العراق عما هو عليه في بقية البلدان، إذ إن الفائدة على الاقتراض الخارجي تفرض بنسب ثابتة أو متغيرة حسب الالتزام الدولي والمعاهدات التي تعقد بين المؤسسات المالية وغير المالية، كما هو موضح في الجدول:(5)

**جدول (٥):** إجمالي التسديدات والفوائد للدين الخارجي للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٤) (مليون دولار)

| السنوات | التسديدات (١) | الفوائد (٢) | الإجمالي ٣= (١+٢) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٥,٧٩ | ٣٥٥,٣٦٩ | ٣٦١,١٥ |
| ٢٠١٠ | ٤٥١,٠٣ | ٥٥١,٨٩ | ١٠٠٢,٩٢ |
| ٢٠١٥ | ١٢٢١,٤ | ٦٣٦,٩ | ١٨٥٧,٥٥ |
| ٢٠٢٠ | ٩٦٩,٩ | ٥٩٤,٠٦ | ١٥٦٤,٠١ |
| ٢٠٢٤ | ١٥٣٠,٥ | ٥٨٦,٩ | ٢٠٩٢,٤٦ |
| **المجموع** | **٤١٧٨,٦٢** | **٢٧٢٥,١١** | |

**المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة الملية ،دائرة الدين العام.**

الجدول (٥) أعلاه يقيس مجاميع سنوية لأقساط الدين الخارجي ومجموع الفوائد السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٤) .

**ب- الدين الداخلي**

تُحدد الفوائد على القروض الداخلية تبعاً لكل مزاد وفق آلية تعمل من خلالها وزارة المالية على شراء الإصدار النقدي الذي يتوفر فيه حجم السيولة المطلوبة بسعر الفائدة الأقل. وهذا يعني أن المصارف، سواء كانت خاصة أو حكومية، ستتنافس فيما بينها لتقديم أكبر قدر من الائتمان على شكل حوالة بأدنى سعر فائدة ممكن. أما السندات، فتصدر بسعر فائدة محدد ويطبق على مبلغ القيمة

الاسمية عند الاستحقاق، وتحتوي على فائدة قابلة للدفع نصف سنوياً، وتكون مستحقة الأداء خلال مدة تزيد على السنة الواحدة. والجدول (٦) يبين إجمالي الأقساط والفوائد السنوية للدين الداخلي.

**جدول (٦)**: إجمالي التسديدات الفوائد للدين الداخلي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) (مليون دينار)

| السنوات | التسديدات (١) | الفوائد (٢) | الإجمالي ٣= (١+٢) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٤٥٨٦٣٩٨ | ٩٨٥٢٤ | ٤٦٨٤٩٢٢ |
| ٢٠١٠ | ٣٩١٢٩٧٨ | ٣٤٨٠٩٦ | ٤٢٦١٠٧٤ |
| ٢٠١٥ | ٤٨٣٥٨١١ | ٢٦٢٩٦٧ | ٥٠٩٨٧٧٨ |
| ٢٠٢٠ | ١٢٣٧١٠٩ | ٢٢٦٤٦٥ | ١٤٦٣٥٧٤ |
| ٢٠٢٤ | ١٣١٦٩٦٧ | ١٢٦١٩٤ | ١٤٤٣١٦١ |
| **المجموع** | **١٥٨٨٩٢٦٣** | **١٠٦٢٢٤٦** | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة المالية، دائرة الدين العام.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التسديدات تدفع سنوياً حسب التخصيصات المالية المرصودة للعام، بينما معدل الفائدة متغير تبعاً لحوالات الخزينة المطروحة ولكل مزاد. إذ بلغ إجمالي أقساط الدين الداخلي المسدد خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٤) ١٥ ترليون دينار بفائدة تبلغ ١ ترليون دينار.
الواضح أن الفوائد شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي القسط، إذ بلغ إجمالي التسديدات لعام ٢٠٠٤ مبلغ ٤ ترليون دينار بإجمالي فائدة تبلغ ٩٨ مليار دينار، حتى بلغ إجمالي التسديدات لعام ٢٠٢٤ ١ ترليون دينار بإجمالي فائدة تبلغ ١٢٦ مليار دينار. ويتبين لنا أن هناك انخفاضاً في حجم تسديدات الدين الداخلي على امتداد المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، في حين أن أسعار الفائدة أخذت بالارتفاع خلال نفس المدة. وهذا يعطي مؤشراً سلبياً تجاه رسم سياسة إصدار الدين الداخلي، حيث يتم شراء الإصدار بفائدة أعلى مما كانت عليه في العام السابق (أخذين في الاعتبار الحاجة إلى السيولة النقدية) إلى جانب ارتفاع الطلب على الائتمان، مما يدفع المصارف إلى رفع أسعار الفائدة.

**ثالثاً: العلاقة بين النمو الاقتصادي وإجمالي الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)**

يطلق على العلاقة بين الناتج المحلي والدين العام أنها علاقة عضوية، حيث يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى. كما يساهم القطاع الحكومي والقطاعات الاقتصادية الأخرى في إنتاج هذا الناتج. وما يتم دفعه من فوائد وأعباء سداد الديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة. ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الرئيسية والمهمة، كونه يحدد مع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التصنيف الائتماني للبلد، من أجل الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية. لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يعاني من قلة تنوع القطاعات الإنتاجية، حيث يشكل النفط تقريباً ٩٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب ٤٣٪ من الصادرات. في هذه الحالة، فإن الزيادة في الدين العام يرافقها نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، وإلا فإن الحكومة لن تكون قادرة على مواجهة آثار الدين العام المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، وكذلك التبعات الاقتصادية الناتجة عن الدين العام. وستصبح الالتزامات عائقاً أمام قدرة العراق على مواجهة استدامة الدين العام. وفي هذه الحالة فإن زيادة حجم الصادرات النفطية والأولية هي المخرج من خدمة الدين، الجدول (٧) يبين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) وكالاتي:-

**جدول (٧)**: إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) مليار دولار

| السنة | ٢٠٠٤ | ٢٠١٠ | ٢٠١٥ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| **الناتج المحلي الإجمالي** | ٧٠,٣٦١,٠٠ | ١١٤,٠٤٨,٠٠ | ١٥٤,١٢٦,٠٠ | ١٦٩,٣٥١,٠٠ | ١٧٣,٥٤٣,٠٠ |
| **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية** | ١٦٢٠٦٤,٦ | ٢١٧٣٢٧,١ | ٢٥٥٧٢٧,٠ | ٢٧٢٥٩٦,٣ | ٢٥٨٩٠٠,٦ |
| **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** | ١٩,٧ | ١٥,٦ | ١٢,٧ | ١٢,٠٦ | ١٤,٦ |

**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة الملية ، دائرة الدين العام.

هناك تذبذب في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض من عام ٢٠١٤، حيث بلغت النسبة ١٩,٧٪، حتى عام ٢٠٢٣ التي بلغت فيها النسبة ١٤,٦٪. إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ (١٦٢) ترليون دينار، وبلغ الدين العام (٣٢) ترليون دينار، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٣ (٢٥٨) ترليون دينار، وبلغ الدين العام (٣٧) ترليون دينار، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٦٪. والشكل (٢) يوضح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

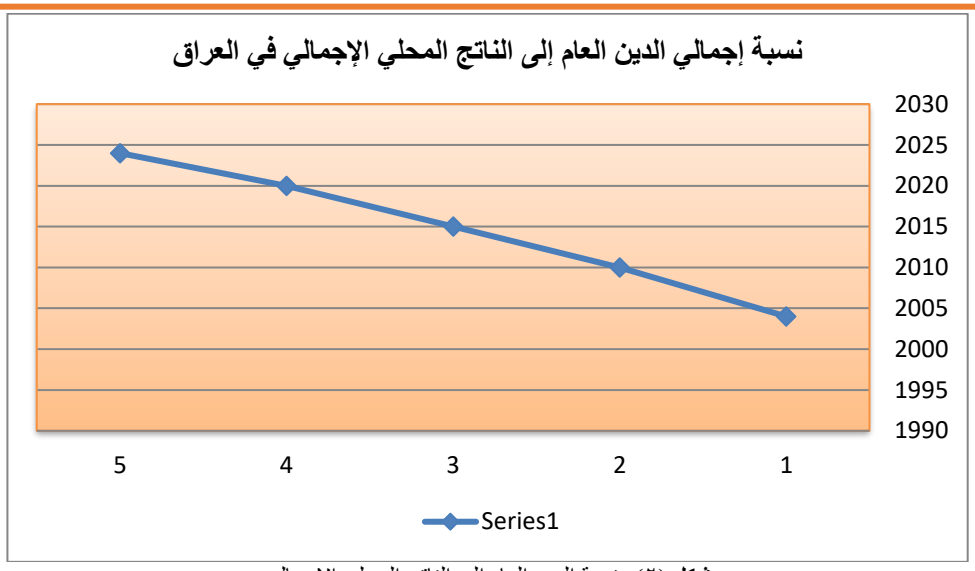


**شكل (٢):** نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
**المصدر :** من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

يتضح بشكل جلي التذبذب في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الارتفاع والانخفاض وتنحصر النسبة بين (١٢٪ و ١٩٪)

## المحور الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)

يتضمن هذا المبحث تحليل البيانات خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤)، حيث تكون المشاهدات لمدة عشرين سنة. أما في المحور الثاني، فقد استخدم الباحث سنوات متفرقة لأغراض التحليل فقط. بينما في هذا المحور، تكون السلسلة كاملة، مع الاعتماد على برنامج (EViews 12)لاستخراج النتائج ومن ثم تحليلها.

### أولاً: البيانات لمتغيرات البحث

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الأثر الذي يمكن أن تتركه سياسات الإصلاح الاقتصادي، التي تتكون من (معدل التضخم، معدل البطالة، إجمالي الدين العام) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في معدل النمو الاقتصادي، ممثلاً بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً. تم الحصول على البيانات السنوية من وزارة المالية ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى إحصاءات التقارير السنوية الاقتصادية للبنك المركزي العراقي. والجدول (٨) يبين الملخص الإحصائي لمتغيرات البحث.

**جدول (٨):** ملخص إحصائي لمتغيرات البحث

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | معدل البطالة | معدل التضخم | إجمالي الدين العام |
|---|---|---|---|---|
| **2004** | 102235040 | ٪٢٦,٨ | 26.8 | ١١٧,٥٣٢,٦٩ |
| **2005** | 103973179 | ١٧,٩٧ | 37.1 | ١١٧,٩٨٧,٦٩ |
| **2006** | 109843734 | ١٧,٥٠ | 53.1 | ١١٩,٥٣٢,٦٩ |
| **2007** | 111961230 | ١١,٧ | 30.9 | ١٢٠,٥٣٢,٦٩ |
| **2008** | 121727933 | ١٥,٣٤ | 12.7 | ١١٢,٣٢١,٦٩ |
| **2009** | 125457241 | ١٥,٢١ | 8.3 | ١١٤,٥٣٢,٦٩ |
| **2010** | 133436973 | ١٥,١١ | 2.5 | ٧٤,٠٢٦,٠٨ |
| **2011** | 143566477 | ١١,٠ | 5.6 | ٧٥,٠٢٦,٠٨ |
| **2012** | 163513290 | ١١,٩ | 6.1 | ٧٩,٠٢٦,٠٨ |
| **2013** | 175683380 | ١٢,١ | 1.9 | ٨٢,٠٢٦,٠٨ |
| **٢٠١٤** | 175865175 | ١٠,٦ | ٢,٢ | ٨٩,٠٢٦,٠٨ |
| **2015** | 182948273 | ١٠,٨ | 1.4 | ٩٥,١٣٠,٩٦ |
| **2016** | 200469833 | ١٣,١٩ | 0.1 | ٩٥,٧٦٢,٩٨ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٩٥,٧٦٩,٢٣ | 0.2 | ١٤,٨ | 201528215 | **2017** |
| ٩٩,٧٦٩,٢٣ | 0.4 | ٢٢,٦ | ٥٠٧١٨٣٣٩٣ | **2018** |
| ١٠٠,٧٦٩,٢٣ | 0.8 | ٢٢,٥ | ٥٧٧٧٧٤٩٦٦ | **2019** |
| **١٠٦,٦٧٣,٢٩** | 0.2 | ٢٦,٧٧ | ٥٩٨٧٧٤٣٣٦ | **2020** |
| ١٠٦,٦٥٧,٨٧٦ | 2.2 | ٢٤,٧ | ٥٠٧١٨٣٣٩٣ | **2021** |
| ١٠٦,٥١٢,٨٧ | 2.8 | ٢٥,٧ | ٥٧٧٧٧٤٩٦٦ | **2022** |
| ١٠٧,٤٣٢,٥٤ | 2.5 | ٢٥,٨ | ٥٩٨٧٧٤٣٣٦ | **٢٠٢٣** |
| **١٠٧,٥٦٧,٦٥** | 2.7 | ٢٦,٠ | ٥٠٧١٨٣٣٩٣ | **٢٠٢٤** |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي، أعداد مختلفة، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

**ثانياً: توصيف النموذج المستخدم في القياس**

إن العلاقة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (التضخم) و(البطالة) و(إجمالي الدين العام)، التي تُعتبر متغيرات للإصلاح الاقتصادي، يمكن التعبير عنها بنماذج الانحدار المتعدد التي تبينها المعادلات (١) و(٢) و(٣). حيث توضح هذه المعادلات طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وسوف نستخدم اختبار التكامل المشترك الذي يُظهر من خلاله أن جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج متماثلة في درجة التكامل، ومن ثم تقدير النماذج المختارة لمناقشة مؤشراتها الإحصائية. وسنوضح المعادلات المستخدمة في النموذج.

النموذج الخطي

$$Yt = B0+B1X1+B2x2+ B3x3 + ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

النموذج نصف اللوغاريتمي من جهة اليسار

$$Ln(Yt) = B0+B1X1+B2x2+ B3x3 + ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

النموذج نصف اللوغاريتمي من جهة اليمين

$$Yt= B0+B1\ Ln(\ X1) +B2\ Ln(\ x2) + B3\ Ln\ (\ x3) + ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

النموذج اللوغاريتمي

$$Ln(Yt) = B0+\ B1\ Ln\ (\ X1)+\ B2\ Ln\ (\ x2)+\ B3\ Ln\ (\ x3)+ ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وسوف نستخدم المتغيرات التالية:
١-معدل النمو الاقتصادي ونرمز له بالرمز GDP
٢-معدل التضخم ونرمز له بالرمز INF
٣-معدل البطالة ونرمز له بالرمز EM
٤-إجمالي الدين العام ونرمز له بالرمز DT

**ثالثاً: اختبار استقرارية متغيرات نماذج الانحدار الخطية المتعددة**

يبين الجدول (١) نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الانحدار الخطية المستخدمة. وتم استخدام الاختبار للمتغيرات المشمولة بالدراسة وفقًا للصيغ الثلاث (ثابت، ثابت واتجاه، بدون). وبينت النتائج أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند تطبيق الاختبار عند مستواها، لكنها استقرت عند الفرق الأول. وهذا يشير إلى أن المتغيرات هي I(I) كما يوضحها الجدول (٩). وأي محاولة لتوصيف النموذج الديناميكي للمتغيرات عند مستوى السلسلة ستكون غير ملائمة، وقد تؤدي إلى مشاكل الانحدار الزائف.

**جدول (٩):** يبين نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات نماذج الانحدار الخطية

| المتغيرات | التقديرات | عند المستوى | | | | عند الفرق الأول | | | درجة التكامل I(d) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ثابت | ثابت واتجاه | بدون | ثابت | ثابت واتجاه | بدون | | |
| GDP | T | -٢,٤٩٧ | -٢,٤٣١ | -٠,٧٠٧ | -٤,٦٣٧ | -٤,٨٤٦ | -٤,٢٩٧ | | ١ |
| | Prob | ٠,١٢٧ | ٠,٢٩٣ | ٠,٩٥٨ | ٠,٠٠٤ | ٠,٠٠٥ | ٠,٠٠١ | | |
| | القرار | غير معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| Ln (GDP) | T | -٣,٣٨٨ | -٢,٧٢٤ | ١,٤٩١ | -٣,٧٧٦ | -٤,٢٣٥ | -٣,٤٧٩ | | ١ |
| | Prob | ٠,٠٢٧ | ٠,٢٤٠ | ٠,٩٧٠ | ٠,٠١٤ | ٠,٢١ | ٠,٠٠٢ | | |
| | القرار | معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| INF | T | -٢,٠٥٣ | -٣,٦٦١ | -٠,٢٨١ | -٤,٤٤٣ | -٤,٢٥٧ | -٤٣٩٩ | | ١ |
| | Prob | ٠,٢٦٣ | ٠,٠٦١ | ٠,٥٧٠ | ٠,٠٠٤ | ٠,٠٢٢ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | غير معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| Ln (INF) | T | -١,٩٤٢ | -٣,٢٣٥ | ٠,٤٧١ | -٤,٢٧٠ | -٤,١١١ | -٤,٢٣٧ | | ١ |
| | Prob | ٠,٣٠٧ | ٠,١١٨ | ٠,٨٠٦ | ٠,٠٠٦ | ٠,٠٢٨ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | غير معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| EM | T | -٣,٧٠٧ | -٤,٢٠٨ | -١,٦٧٦ | -٣,٦٩٧ | -٣,٧٣٤ | -٣,٨٥٥ | | ١ |
| | Prob | ٠,٠١٤ | ٠,٠٢٢ | ٠,٠٨٨ | ٠,٠١٦ | ٠,٠٤٢ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | معنوي | معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| Ln (EM) | T | -٣,٥٨٣ | -٣,٣٣٣ | -٠,٦٩٣ | -٣,٨٤٦ | -٣,٩٦١ | -٣,٩٧٨ | | ١ |
| | Prob | ٠,٠١٨ | ٠,٠٩٤ | ٠,٤٠١ | ٠,٠١٢ | ٠,٠٣٦ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| DT | T | -٣,٧٠٧ | -٤,٢٠٨ | -١,٦٧٦ | -٣,٦٩٧ | -٣,٧٣٤ | -٣,٨٥٥ | | ١ |
| | Prob | ٠,٠١٤ | ٠,٠٢٢ | ٠,٠٨٨ | ٠,٠١٦ | ٠,٠٤٢ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | معنوي | معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |
| Ln (DT) | T | -٣,٥٨٣ | -٣,٣٣٣ | -٠,٦٩٣ | -٣,٨٤٦ | -٣,٩٦١ | -٣,٩٧٨ | | ١ |
| | Prob | ٠,٠١٨ | ٠,٠٩٤ | ٠,٤٠١ | ٠,٠١٢ | ٠,٠٣٦ | ٠,٠٠٠ | | |
| | القرار | معنوي | غير معنوي | غير معنوي | معنوي | معنوي | معنوي | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

## رابعاً: تحديد النماذج الخطية

إن تطبيق التكامل المشترك يشترط تماثل درجة تكامل المتغيرات للنموذج في الانحدار الخطي وعليه فإن نماذج الانحدار المتعدد المحققة للشروط جميعها هي نماذج خطية، والجدول (١٠) يبين درجة تكامل المتغيرات.

**جدول (١٠):** درجة تكامل المتغيرات في نموذج الانحدار الخطي المتعدد للبحث

| المتغيرات | درجة التكامل |
|---|---|
| GDP | ١ |
| INF | ١ |
| EM | ١ |
| DT | ١ |
| Ln (GDP) | ١ |
| Ln INF | ١ |
| Ln( EM) | ١ |
| Ln (DT) | ١ |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

ولتحديد النموذج الخطي الأفضل من بين النماذج الخطية الأربعة، فقد تم تقدير تلك النماذج وتلخيص تقديراتها في الجدول (١١)

**جدول (١١):** نتائج تقدير نماذج الانحدار الخطي (شبه اللوغاريتمي)

| النموذج | B | التقدير | Sig | R2 | F | Prob. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخطي | B0 | ٧٢٨,٥٠٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٤٨ | ٦,٨٤٥ | ٠,٠٠٨ |
| | B1 | ٠,٠٤٩ | ٠,٠٨١ | | | |
| | B2 | -٢,١٢٢ | ٠,٠١٥ | | | |
| | B3 | ٠,٤٣٢ | ١,٨٧٦ | | | |
| نصف اللوغاريتمي من اليسار | B0 | -٧٦,١٠٤ | ٠,٩٢٨ | ٠,٣٦ | ٤,٢٩٦ | ٠,٠٣٣ |
| | B1 | ١٨٦,٨٢٢ | ٠,٠٥٢ | | | |
| | B2 | -١٦٤,٧٦٩ | ٠,٠٧٤ | | | |
| | B3 | ٠,٤٣٢ | ٠,٠٩٢ | | | |
| نصف اللوغاريتمي من اليمين | B0 | ٦,٧٠٤ | ٠,٠٠٠ | ٠,٥٨ | ١٠,١٨٦ | ٠,٠٠٢ |
| | B1 | ٨,٣٨٠٠ | ٠,٠٨٩ | | | |
| | B2 | -٠,٠٠٥ | ٠,٠٠٢ | | | |
| | B3 | ٠,٣٢١ | ١,٥٤٢ | | | |
| اللوغاريتمي | B0 | ٥,٥٠٦ | ٠,٠٠٣ | ٠,٤٣ | ٥,٦٧٩ | ٠,٠١٥ |
| | B1 | ٠,٣٤٨ | ٠,٠٥٢ | | | |
| | B2 | -٠,٤٠١ | ٠٠٢٤ | | | |
| | B3 | ٠,٠٢٣ | ٠,٥٤٢ | | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

**خامساً: اختبار علاقة التكامل المشترك وتقدير نماذج تصحيح الخطأ**

بعد اختبار استقراريه متغيرات النماذج الخطية، نلاحظ أن هذه المتغيرات غير مستقرة، وقد استقرت بعد إجراء الفروقات. وعليه، فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكنة. وللتأكد من هذا، سنقوم باختبار جوهانسون لمتغيرات النموذج نصف اللوغاريتمي من اليسار، ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لهما، كما هو مبين أدناه:

نلاحظ أن النموذج الأفضل تمثل في النموذج نصف اللوغاريتمي من جهة اليسار، نتيجة امتلاكه أعلى معامل تحديد بلغ (٠,٥٨)، فضلاً عن معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة (prob.=0.002) التابعة لاختبار(F) ، وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥.

إن خطوات تقدير نموذج الخطأ المصحح هي: -

**١- تحديد مدة الإبطاء المثلى**

نلاحظ من الجدول (١٢) أن مدة الإبطاء المثلى لنموذج VARتساوي (١) إذ حققت أقل المعايير للمعيارين (AIC=38.247) و(HQ=38.826) بينما بلغ (SC= 38.276).

**جدول (١٢):** تحديد مدة الإبطاء المثلى لنموذج VAR

| مدة الإبطاء | معيارAIC | معيارHQ | معيارSC |
|---|---|---|---|
| ٠ | ٣٨,٨٠١ | ٣٨,٩٤٦ | ٣٨,٨٠٩ |
| ١ | ٣٨,٢٤٧ | ٣٨,٨٢٦ | ٣٨,٢٧٦ |
| ٢ | ٣٨,٦٢٨ | ٣٩,٦٤٢ | ٣٨,٦٨٠ |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

**٢- اختبار جوهانسون**

بعد تحديد مدة الإبطاء المثلى والتي بلغت (١) التي سنعتمدها في اختبار جوهانسون على نموذج VAR وكانت النتائج ملخصة بالجدول التالي (٥)، وحسب النتائج بالجدول (١٣) أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية:

a – H0 : r = 0;  H1 : r > 0

b – H0 : r = 1;  H1 : r > 1

c – H0 : r = 2;  H1 : r > 2

d – H0 : r = 3;  H1 : r > 3

في الفرضيتين ( a , b) نقبل الفرضية البديلة(H1) بمستوى معنوية (١٪ و٥٪ ) لأن معنوية الاختبار المقابلة لإحصائه اختبار التأثير (trace) واختبار (max eigenvalue) كانت أقل من مستوى المعنوية المحددة للاختبار (٠,٠٥ و٠,٠١)، أما الفرضيتين (c ,d) فقد تم قبول الفرضية العدمية، إذ أن مستوى المعنوية المقابلة لإحصائه اختبار التأثير (max eigenvalue) أكبر من مستوى معنوية الاختبار (٠,٠٥ و٠,٠١) ، وعليه نستنتج أن عدد معادلات التكامل المشترك هو (٢).

**جدول (١٣)**: نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات النموذج شبه اللوغاريتمي

| **Unrestricted Cointegration Rank Tast (Trace)** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Hypothes sized No.of CE(s)** | **Eigenvaiue** | **Trece Statistic** | **٠,٠٥ Critical value** | **Prob.**** |
| None* | ٠,٨٠٠٩٠٢ | ٤٤,٧٨١٤٦ | ٢٩,٧٩٧٠٧ | ٠,٠٠٠٥ |
| At most 1* | ٠,٦٢٥٧٨٨ | ١٨,٩٥٨١٢ | ١٥,٤٩٤٧١ | ٠,٠١٤٤ |
| At most 2 | ٠,١٨٢٨٦٥ | ٣,٢٣١٢٠٩ | ٣,٨٤١٤٦٥ | ٠,٠٧٢٢ |
| **Trace test indicates 2 cointegrationg e qn (s) at the o.05 level**<br>*** denotes rejection of the 0.05 level**<br>****Mackinnon-Haug-Michelis(2004)p-values** | | | | |
| **Unrestricted Conintegration Rank Test(Maximum Eigenvaiue)** | | | | |
| **Hypothesized No-ofCE(s)** | **Eigenvalue** | **Max-Eigen Statistic** | **٠,٠٥ Critical** | **Pro.**** |
| None* | ٠,٨٠٠٩٠٢ | ٢٥,٨٢٣٣٤ | ٢١,١٣١٦٢ | ٠,٠١٠١ |
| At most 1* | ٠,٦٢٥٧٨٨ | ١٥,٧٢٦٩١ | ١٤,٢٦٤٦٠ | ٠,٠٢٩٢ |
| At most 2 | ٠,١٨٢٨٦٥ | ٣,٢٣١٢٠٩ | ٣,٨٤١٤٦٥ | ٠,٠٧٢٢ |
| **Max-Eigenvalue tast indicates 2 Conintegration eqn(s) at the 0.05 level**<br>*** denotes rejection of the 0.05 level**<br>****Mackinnon-Haug-Michelis(2004)p-values** | | | | |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج ( Eviews 12)

### ٣- تقدير النموذج

بعد التحقق من تكامل المتغيرات في النموذج تكاملاً مشتركًا عن طريق اختبار جوهانسن، وعندما تأتي مرحلة الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين معدل النمو الاقتصادي (GDP) بوصفه المتغير التابع، ومتغيرات الإصلاح الاقتصادي (المتغيرات المستقلة، وهي: التضخم، البطالة، إجمالي الدين العام)، يتم تمثيلها في نموذج تصحيح الخطأ. في الجدول (١٣)، لُخِّص تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث يُبيّن أن معاملات هذا النموذج أظهرت أن معامل حد تصحيح الخطأ بلغ (-٠,٨٠٠)، وهو معنوي، نظرًا لأن مستوى المعنوية المقابل له (٠,٠١٠٤)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد للاختبار (٠,٠٥). ويشير ذلك إلى وجود علاقة سببية توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع في النموذج، وهي علاقة معنوية. كذلك، يُبيّن الجدول (١٤) أن معاملات الأجل القصير اتّسمت بعدم وجود توازن معنوي قصير الأجل بين جميع المتغيرات المستقلة وتباطؤها، وبين المتغير التابع، وذلك لأن مستويات المعنوية المقابلة لمعاملاتها (Prob.) ظهرت أكبر من مستوى المعنوية ٥٪. كما يتضح من قيمة معامل التحديد ($R^2$) أن النموذج يفسّر (٠,٦٦) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع خلال مدة الدراسة، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج هي العوامل ذات التأثير الأكبر على استجابة المتغير التابع، في حين أن المتبقي، ومقداره (٠,٣٤)، يعزى إلى تغيرات ناتجة عن متغيرات غير مضمنة في النموذج، والمتمثلة في حد الخطأ. أما قيمة (F) المحسوبة فقد بلغت (٣,٩٤)، وهي معنوية، إذ كان مستوى المعنوية لها (٠,٠٣١)، وهو أقل من (٠,٠٥)، مما يشير إلى أن النموذج ذو معنوية إحصائية.

**جدول (١٤):** تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

| coefficient | coefficient | Std Error | t-statistic | Prob |
|---|---|---|---|---|
| GDP | ٠,٨٠٠١٤٥ | ٠,٢٥٤٣٥٦ | -٣,١٤٥٧ | ٠,٠١٠٤ |
| INF | 7.8456 | ٣,٥٣٠٠ | ٢,٢٢٠٦٦ | ٠,٠٥٠٦ |
| EM | 0.05293 | ٠,٢٢٤٤ | ٠,٢٣٥٨ | ٠,٨١٨٣ |
| DT | -٣,٦٨٧٦٢ | ٣,٣٣٦١ | -١,١٠٣٧١ | ٠,٢٩٥٦ |
| Ln (GDP) | 0.00087 | ٠,٠٠١٣٤ | ٠,٦٤٧٥٧ | ٠,٥٣١٨ |
| Ln INF | ٠,٠٧٨٨ | ٠,٠٣٧٧٦ | ٢,٠٨٧٥ | ٠,٠٦٣٤ |
| Ln( EM) | Ln( EM) | ٠,٠٦٥٤٦ | ١,٢١٣٤ | ٠,٠٥٣٤ |
| Ln (DT) | Ln (DT) | ٠,٠٩٨٧٦ | ٥,٠٨٧٥ | ٠,٠٤٣٤ |
| R-squared | ٠,٦٦٣٣٦٥ | Mean dependent var | | ٠,٠٦٥٠٩ |
| Adjusted R-squared | ٠,٤٩٥٠٧٨ | S.D. dependent var | | ٠,١٨٣١٨ |
| S.R. of regression | ٠,١٣٠١٦٥ | Akaike info criterioer | | -٠,٩٦٠٠٣٦ |
| Sum squared-resid | ٠,١٦٩٤٢ | Schwaiz criterion | | -٠,٦٧٠٣١ |
| Log likelihood | ١٣,٦٨٠٢٩ | hannan-Quinan | | -٠,٩٤٥٢٠٠ |
| F -statistic | ٣,٩٤١٥١٦ | sDurbn-Watson | | ٢,٠٧٣٩٤٢ |
| Prob( F-statistic) | ٠,٠٣٠٩٨٩ | | | |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولا: استنتاجات

١. العلاقة بين النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي علاقة طردية؛ حيث يُعدّ الإصلاح عاملاً أساسياً في تعزيز النمو وتحسين كفاءته.
٢. الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية، مثل تحسين بيئة الاستثمار وتحرير التجارة، ساهمت في دعم النمو في العديد من الدول النامية.
٣. عدم كفاية الإصلاحات أو تنفيذها بشكل جزئي يؤدي إلى نمو اقتصادي غير مستدام أو محدود الأثر.
٤. النمو دون إصلاحات مؤسسية شاملة قد يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، مثل زيادة الفقر أو البطالة.
٥. التجارب الدولية أثبتت أن الإصلاح الفعّال يتطلب تدرجًا زمنيًا وتوافقًا سياسيًا واجتماعيًا، وليس فقط إجراءات فنية.
٦. تظل عائدات قطاع النفط هي الرائدة في تزويد البلاد بالموارد المالية والإيرادات، والنقص فيها يعني انخفاض الإيرادات الحكومية حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (٠,٥٦) لعام ٢٠٢٤، بسبب الزيادة في العائدات النفطية.
٧. استمر معدل التضخم بالارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠٢٤ (٢,٧%) والسبب يعود إلى سياسة التقشف التي اعتمدتها السياسة النقدية والمالية بالإضافة إلى زيادة الطلب الكلي وحالة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
٨. اتسم معدل البطالة بالارتفاع حتى بلغ ما مقدارة (١٦,٠٪)، ويعود السبب في ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني فضلا عن تزايد اعداد الفئة النشطة اقتصادياً (بعمر من١٥-٦٥ سنة)، وتزايد أعداد الخريجين وزجهم إلى سوق العمل بسبب سوء التخطيط وعدم مواكبة سوق العمل لاستيعابهم.
٩. الدين العام كان يتميز بالارتفاع طيلة مدة الدراسة حتى وصل عام ٢٠٢٤ إلى (٧٧,١٧) مليون دولار كأعلى رصيد مديونية وأن سبب زيادة الدين العام للسنتين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، كفيل بإعطائنا مؤشر عن الوضع الاقتصادي غير المتوازن للعراق نتيجة لعدة أسباب أبرزها زيادة النفقات الجارية على وجه الخصوص.
١٠. اتضح استحواذ الدين الخارجي على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام وذلك لسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية بالمقابل عدم وجود تصنيف ائتماني يسهل عملية شراء حوالات الخزينة في الخارج.

### أما الاستنتاجات في الجانب القياسي هي:-

١- أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة طردية معنوية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الإصلاح الاقتصادي، ما يدل على أن زيادة جهود الإصلاح تساهم في رفع معدلات النمو في المدى الطويل.
٢- القيمة الإحصائية لمعامل الإصلاح كانت موجبة ومعنوية عند مستوى دلالة ٥٪، ما يثبت أن الإصلاح الاقتصادي له أثر ملموس وإيجابي على النمو الاقتصادي.

٣- أظهرت اختبارات الاستقرار (مثل اختبار ديكي–فولر) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة مستقرة عند الفرق الأول، ما يضفي مصداقية على نتائج التقدير.
٤- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) المستخدم في التحليل أظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومؤشر الإصلاح، ما يعني أن الإصلاحات تؤثر في النمو تدريجياً ولكن بثبات.
٥- تبين من النموذج أن بعض المتغيرات المرافقة مثل التضخم والبطالة وإجمالي الدين العام لم تكن معنوية إحصائيًا، ما قد يشير إلى أن أثرها يتوقف على مدى نجاح بيئة الإصلاحات المحلية.

**ثانياً: التوصيات**

١. ضرورة تبني سياسات إصلاح شاملة ومتكاملة تشمل الجانب الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي لضمان استدامة النمو.
٢. توفير بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة لجذب الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص.
٣. التركيز على تطوير التعليم والتدريب لرفع كفاءة رأس المال البشري، ما يساهم بدوره في دعم النمو طويل الأجل.
٤. تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ برامج الإصلاح للحد من الفساد وتحقيق فعالية الإنفاق العام.
٥. تصميم برامج حماية اجتماعية موازية للإصلاحات الاقتصادية لتقليل أثرها السلبي على الفئات الضعيفة.
٦. يجب معالجة معدلات البطالة المرتفعة بسبب تزايد أعداد الخريجين وزجهم إلى سوق العمل وذلك من خلال إعداد دراسات تخلق المواءمة بين سوق العمل وأعداد الخريجين.
٧. عدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام وذلك لسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية، فضلاً عن الفوائد المترتبة عليها، خاصة وأن الاقتراض من هذه المؤسسات الدولية تفرض شروطاً صعبة على البلدان التي تدخل في دائرة الاستدانة الخارجية.
٨. تعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل متكامل ومستمر، استنادًا إلى النتائج القياسية التي أثبتت أثرها الإيجابي على النمو، خاصة في المدى الطويل.
٩. ضرورة توفير بيانات دقيقة ومحدثة للمتغيرات الاقتصادية الرئيسة لتقوية الجانب القياسي في تحليل السياسات.
١٠. اعتماد نماذج قياسية أكثر تعقيدًا (مثل نماذج تصحيح الخطأ أو نماذج VAR) في الدراسات المستقبلية، لتعزيز دقة التنبؤ بأثر الإصلاحات.
١١. الاهتمام بالتحليل السببي (Granger Causality) في الدراسات القادمة، للتحقق من اتجاه العلاقة بين النمو والإصلاح، وليس فقط وجودها.
١٢. التركيز على إصلاحات هيكلية مستهدفة تعالج المتغيرات غير المؤثرة حاليًا، كتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي وسوق الصرف، لزيادة فعاليتها في النمو الاقتصادي.

**المصادر**

**اولاً: المصادر العربية**

١- الجوراني ، د عدنان فرحان ٢٠١٢، دواعي الإصلاح الاقتصادي في العراق واثاره المتوقعة ، مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة، العدد٣٢.
٢- الحبيب، فايز بن ابراهيم(٢٠٠٠)، مبادى الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣- الدليمي، زمير حامد (٢٠١٥) التحليل لكمي لأثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي للمدة ٢٠١٢-٢٠١٠ رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.
٤- الربيعي ،فلاح خلف (٢٠٠٦) ،سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة علوم انسانية،السنة الثالثة، العدد(٢٦)،ك٢.
٥- الرشواني ،منار محمد (٢٠١٧)، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية برامج التكيف الاقتصادي الدولية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية والإدارية والقانونية،المجلد ٤،العدد ٢١،فلسطين.
٦- العبيدي، وسام أحمد عسكر (٢٠١٨)، أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، تكريت، العراق.
٧- العنبكي، عبد الحسين) ٢٠٠٤ ) ، عرض كتاب الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق، دار الحكمة، بغداد.
٨- القاضي ، عمر طارق وهبي (٢٠٠٦)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات إشارة لحاله العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩- المعماري والسبعاوي، صلاح أحمد حنظل أحمد، عبدالله خضر عبطان (٢٠٢٢) تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٢٠) مجلة الريادة للمال والأعمال،كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، المجلد٣، العدد٣، بغداد،العراق.
١٠-الناصر ، ناصر عبيد ( ٢٠٠٥) ،سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي ، بحيث مشارك في مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ، دمشق .
١١-النجار، يحيى غني، عبد العظيم، محمد رضا(٢٠٠٢) ،النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،جامعة بغداد.
١٢-الهلالي، هاتف أحمد محمد (٢٠١٦) الاقتصاد المعرفي والاقتصاد العراقي: الية الانتقال ، المؤتمر العلمي معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٦) دليل إرشادي استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي، مونتيل منير.
١٣-أيوب، سميرة إبراهيم (٢٠٠٠) صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الاسكندرية للكتاب ،مصر.
١٤-جاسم، محمد جبار ،٢٠٠٦، بحث بعنوان ( التغيرات الهيكلية والتكييف الاقتصادي في اليمن ) ، جامعة عدن.
١٥-جوارتيني، جيمس، وستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبدالرحمن وعبد العظيم محمد،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،١٩٨٨.

١٦-حسين، مصطفى مهدي (٢٠١٧)، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم)، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد١٨، العدد٦٩، أبو ظبي، ص١١٦.
١٧-حسين، يوسف عبد الستار (٢٠٠٤) إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.
١٨-خليل، محمد موسى (٢٠٠٤)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية ومدى معالجتها بالتنمية التكاملية العربية (٢٠٠١-١٩٩٤)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٩-ديوب، محمد محسن (٢٠٠٦)، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٢، دمشق.
٢٠-سلمان، هيثم عبد الله (٢٠١٥)، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد٢١، العدد٨١، بغداد.
٢١-شومان، عبد الحميد (١٩٩٩)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
٢٢-طه، عمار عبد الجبار، ٢٠٠٦، التضخم في الاقتصاد العراقي، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة التضخم، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد ٣.
٢٣-عبد الله والزركوشي، علي وهيب، علياء حسين خلف (٢٠٢٥)، تحليل العلاقة بين الائتمان ومعدلات البطالة والتضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) من منظور السياسة النقدية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق.
٢٤-عدنان غانم المسيبلي، حسين صلاح، (٢٠١٣). " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩، العدد ٢.
٢٥-علي، عبد المنعم السيد (١٩٨٤)، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، مطبعة الموصل، الموصل، العراق.
٢٦-فتح الله، سعد حسين (١٩٩٥) التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
٢٧-لويس مكونة (٢٠٠٩) الاثار الاقتصادية للحصار على الشويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات، أطروحة، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
٢٨-محمد، بن سليمان، وحسين، نوري طه (٢٠٢١)، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذج الكينزي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٦)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد٧، العدد١، الجزائر.
٢٩-محمد، سعيد علي، علي احمد درج والسيد محمد يوسف محمد (٢٠٠٩)، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد ٤.
٣٠-نهاد، أحمد، وآخرون (٢٠٠٩) تقييم الاداء المصرفي لبعض فروع المصارف العاملة في مدينة تكريت، المؤتمر العلمي الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٣١-نوري ونعيمة، بارك (٢٠٠٨)، سياسة التدريب وتنمية الموارد البشرية وأهميتها في اندماج المؤسسة.
٣٢-هاجن، افريت (٢٠٠٩)، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، الاردن.
٣٣-وزارة التخطيط العراقية ،٢٠١٣ استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٢-٢٠١٣) بغداد.

**ثانياً: المصادر العربية المترجمة**

1- Abdullah and Al-Zarkushi, Ali Wahib, and Alia Hussein Khalaf (2025), "Analysis of the Relationship between Credit, Unemployment Rates, and Inflation in Iraq for the Period (2004-2022) from a Monetary Policy Perspective," Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Kirkuk, Iraq.
2- Adnan Ghanem Al-Musaibli, Hussein Salah, (2013). "The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development (in the Republic of Yemen), Damascus University Journal, Volume 19, Issue 2.
3- Al-Anbaki, Abdul Hussein (2004), Review of the Book "Economic Reform in Iraq - Theorizing the Feasibility of Transitioning to a Market Economy," Dar Al-Hikma, Baghdad.
4- Al-Dulaimi, Zamir Hamid (2015), "A Quantitative Analysis of the Impact of Political Stability on Global Economic Growth for the Period 2010-2012," Master's Thesis, College of Administration and Economics, Tikrit University.
5- Al-Habib, Fayez bin Ibrahim (2000), "Principles of Macroeconomics," Fourth Edition, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.
6- Al-Hilali, Hatem Ahmad Muhammad (2016), Knowledge Economy and the Iraqi Economy: The Transition Mechanism, Scientific Conference, UNESCO Institute for Statistics (2016), Guideline for Research and Experimental Development Statistics Questionnaire, Montel Munir.
7- Ali, Abdel Moneim Al-Sayed (1984), Introduction to Economics, Part Two, Mosul Press, Mosul, Iraq.
8- Al-Jurani, Dr. Adnan Farhan (2012), "The Reasons for Economic Reform in Iraq and Its Expected Impacts," Gulf Economic Journal, University of Basra, Issue 32.
9- Al-Maamari and Al-Sabaawi, Salah Ahmed Hanzel Ahmed, Abdullah Khader Abtan (2022), Analysis of the Impact of Macroeconomic Variables on Achieving Economic Growth in Iraq for the Period (1995-2020), Journal of Entrepreneurship for Finance and Business, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Volume 3, Issue 3, Baghdad, Iraq. Al-Nasser, Nasser Obaid (2005), Reform Policies and Economic Policy Reform in the Arab World, as a participant in the Conference on Economic and Political Reform in the Arab World and the Role of Financial Markets in Economic Development, Damascus.
10- Al-Najjar, Yahya Ghani, and Abdul-Azim, Muhammad Reda (2002), Economic Growth between Analysis and Measurement, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University of Baghdad.
11- Al-Qadi, Omar Tariq Wahbi (2006), Economic Reform Policies in Developing Economies: Between Tasks and Transformations, with Reference to the Case of Iraq, Master's Thesis Submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.
12- Al-Rashwani, Manar Muhammad (2017), "The Economic, Social, and Political Dimensions of International Economic Adjustment Programs," International Journal of Economic, Administrative, and Legal Studies, Volume 4, Issue 21, Palestine. Al-Obaidi, Wissam Ahmed Askar (2018), The Impact of Government Spending on the Higher

Education Sector on Promoting Economic Growth in Iraq for the Period (2000-2015), Master's Thesis, Tikrit University, College of Administration and Economics, Tikrit, Iraq.
13- Al-Rubaie, Falah Khalaf (2006), "Methods of Confronting the Effects of Structural Adjustment Programs on the Iraqi Economy," Journal of Humanities, Third Year, Issue (26), Vol. 2.
14- Ayyub, Samira Ibrahim (2000), The International Monetary Fund and the Issue of Economic and Financial Reform, Alexandria Book Center, Egypt.
15- Fathallah, Saad Hussein (1995), Independent Development: Requirements, Strategies, and Results: A Comparative Study in Different Countries, First Edition, Beirut, Lebanon.
16- Guartini, James, and Strub, Richard, Macroeconomics: Public and Private Choice, translated by Abdel Fattah Abdel Rahman and Abdel Azim Mohamed, Mars Publishing House, Saudi Arabia, 1988.
17- Hagen, Everett (2009). Development Economics, translated by George Khoury, Jordanian Book Center, Jordan.
18- Hussein, Mustafa Mahdi (2017), The Approach of the International Monetary Fund and the World Bank to Economic Adjustment in Developing Countries (Presentation, Analysis, and Evaluation), Economic Horizons Journal, Volume 18, Issue 69, Abu Dhabi, p. 116.
19- Hussein, Youssef Abdel Sattar (2004), Knowledge Management as a Tool for Survival and Growth, Al-Zaytoonah University of Jordan Conference.
20- Iraqi Ministry of Planning, 2013. National Development Strategy (2012-2013), Baghdad.
21- Jassim, Muhammad Jabbar (2006), Research entitled (Structural Changes and Economic Adjustment in Yemen), University of Aden.
22- Khalil, Muhammad Musa (2004), Structural Imbalances in Arab Economies and the Extent of Their Address through Arab Integrated Development (1994-2001), PhD Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University. Diop, Muhammad Mohsen (2006), "Basic Requirements for the Success of the Privatization Program," Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research, Economic and Legal Sciences Series, Volume 28, Issue 2, Damascus.
23- Louis Mkouna (2009), The Economic Effects of the Blockade on the Shuwail, Inflation, and Employment Compared to the 1970s and 1980s, Thesis, PhD Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
24- Mohammed, Ben Suleiman, and Hussein, Nouri Taha (2021), An Econometric Study of the Impact of Macroeconomic Variables on Economic Growth in Algeria Using the Keynesian Model During the Period (1980-2016), Journal of Business Administration and Economic Studies, Ziane Achour University of Djelfa, Volume 7, Issue 1, Algeria.
25- Mohammed, Saeed Ali, Ali Ahmed Daraj, and Sayed Mohamed Youssef Mohamed (2009), Economic Reform in Iraq, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 4.
26- Nihad, Ahmed, et al. (2009). Evaluation of the Banking Performance of Some Bank Branches Operating in Tikrit City. First Scientific Conference, College of Administration and Economics, Tikrit University.
27- Nouri and Naima, Park (2008). Training and Human Resources Development Policy and its Importance in Institutional Integration.
28- Salman, Haitham Abdullah (2015), "The Relationship between Growth and Economic Reform in Iraq after 2003," Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 21, Issue 81, Baghdad.
29- Shoman, Abdul Hamid (1999), "Economic Reform Policies in Developing Countries," Master's Thesis, University of Baghdad.
30- Taha, Ammar Abdul Jabbar, 2006, "Inflation in the Iraqi Economy," Research Paper Presented to the Inflation Symposium, Journal of Economic Reform, Issue 3.

**ثالثاً: المصادر الاجنبية**

1. Al-Dabbagh, Ziara (2019): The Phenomenon of Monetary Inflation in Iraq and Its Economic Implications, Ahlul-Bayt Journal, Issue 12.